والجنسيـــة ٠٠٠؟

وكذلك فان مسالة الجنسية الفلسطينية لا يرد لها ذكر في الاتفاقية المعلنة ٠ وان كانت ستستوقفنا جملة وردت في خطاب السادات امام مجلس « الشعب المصري » وهو يقـــوم بعملية « مكياج » للاتفاقية التي وقع عليها ، قال السادات : « يتم على الفور تشكيل قوة شرطة فلسطينية محلية قوية من الفلسطينيين سكان الضفة والقطاع » ٠ ونص على انهـــا قد تضم ايضا مواطنين اردنيين وذلك على اساس ان عددا من الفلسطينيين في الضفـــة والقطاع قد حصلوا على الجنسية الاردنية ٠

الا تذكرنا الاشارة الى العدد من الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية الاردنيـــة و « تنازلت » اسرائيل بالسماح لهم في الاشتراك في قوة الشرطة التي يشرف عليهـــا ضباطها ، الا تذكرنا الاشارة هنا بالبنود الواردة في مشروع بيغن حـــول تخيير سكـــان المنطقتين بين الجنسية الاردنية او الاسرائيلية ٠

فهل نجانب الحقيقة بعد كل ما تقدم ، اذا قلنا ان الرئيس السادات قد بـــاع قضية فلسطين ، واستهان بحقوق شعبها ، وتعهد بان تضم مصر جهودها الى جهـــود اسرائيـــل لمحاربة تلك الحقـــوق ٠

فما الثمن الذي قبضه مقابل ذلك ؟ لنقرأ ما جاء في الاتفاقية الاولى تحت عنـــوان مصر واسرائيل ٠ ثم لنقرأ الاتفاقية الثانية الخاصة بالتسوية بين مصر واسرائيل ولنر هل كان بالفعل ثمنا مجزيا يستحق ان يفرط السادات ومن اجله بما تمسكت به مصر مـــن حقوق الشعب الفلسطيني حتى في عهود نظامها الملكي وحكوماتها الاقطاعية العتيقة ؟٠

مبادىء عامـة

تضمنت الفقرة ـ١ـ من القسم الخاص بمصر واسرائيل في الاتفاقية الاولى تعهد كـــل منهما بعدم اللجوء الى التهديد باستخدام القوة ، وتضمنت الفقرة ـ٢ـ موافقة الطرفيـــن على « التفاوض بنية حسنة من اجل ابرام معاهد سلام بينهما في غضون ثلاثة اشهر » و « دعوة الاطراف الاخرى في الوقت ذاته الى بدء التفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة « اي الى المزيد من الاتفاقات المنفردة تضاف الى الاتفاق المنفرد الذي ابرمه السادات » ٠

وتحت بند « مبادىء عامة » عددت الاتفاقية المبادىء التي ستحكم معاهـــدة السلام المقبل بين مصر واسرائيل وكل من جاراتها الاردن وسوريا ولبنان » ٠

والمبادىء الحاكمة للمعاهدات ، كما عددتها الاتفاقية هي : الاعتراف التام ، والغـــاء المقاطعة الاقتصادية ، وضمان الدول المعنية بان يتمتع مواطنو الدول الاخرى بالحمايـــة القانونية التي يوفرها مبدأ التكافؤ والانصاف ، كما اوجبت تلك المبادىء على الاطـــراف المتعاهدة « ان تستقصي احتمالات التنمية الاقتصادية في نطاق معاهدات السلام النهائية وذلك بغرض الاسهام في تعزيز جو السلام والتعاون والصداقة التي هي الهدف المشترك »٠

ونصت على انه « يجوز انشاء لجان تعويض لتسوية كل المطالب المالية من الجانبين »٠

وهذا النص حل اولا محل مطالبة مشروع السادات لاسرائيل بدفع تعويضات عـــن الاضرار التي الحقها الجيش الاسرائيلي بالمدنيين والمنشآت المدنية ٠ وفتح الطريق ثانيـــا